



التحليل المكاني للواقع السكني في قضاء أبي غريب

م.م. ندى عادل نواف المعاضيدي^١، م.م. رغد حسون سدخان^٢.

^{1,2} المركز الوطني للدراسات السكانية والديموغرافية، جامعة بغداد، العراق.

Nada.A@ncpds.uobaghdad.edu.iq¹

Raghad.H@ncpds.uobaghdad.edu.iq²

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الواقع السكني في قضاء أبي غريب من منظور جغرافي مكاني، للكشف عن أنماط توزيع المساكن والعوامل المؤثرة في تركيزها أو تشتيتها. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المكاني من خلال جمع وتحليل البيانات السكانية والعمرائية باستخدام أساليب كمية ونوعية، لتوضيح العلاقة بين النمو السكاني والتوسع العمراني والخدمات الأساسية. أظهرت النتائج وجود تباين واضح في الكثافة السكانية بين المناطق القريبة من مركز القضاء والمناطق الريفية البعيدة، نتيجة لتفاوت الخدمات وفرص العمل والبنية التحتية. كما تبين أن التوسع العمراني غير المنتظم أدى إلى استنزاف الأراضي الزراعية وظهور تجمعات سكنية عشوائية تفنقر إلى الخدمات الأساسية. كما توضح أن العجز السكني الكمي والنوعي يمثل مشكلة جوهرية ناتجة عن ضعف التخطيط العمراني وارتفاع أسعار مواد البناء والأراضي. خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني استراتيجيات تنمية مكانية مستدامة لمعالجة الاختلافات في توزيع المساكن وتحسين كفاءة الخدمات، بما يسهم في تحقيق التوازن بين النمو العمراني والزيادة السكانية في قضاء أبي غريب.

الكلمات المفتاحية:

واقع سكني، أبي غريب، سكن.



Spatial Analysis of the Housing Reality in Abu Ghraib District

Asst. Lect. Nada Adel Nawaf almaadide¹, Asst. Lect. Raghad Hasson sadkhan²

^{1,2} National Center for Population and Demographic Studies, University of
Baghdad, Iraq.

Nada.A@ncpds.uobaghdad.edu.iq¹

Raghad.H@ncpds.uobaghdad.edu.iq²

Abstract:

This research aims to analyze the housing situation in the Abu Ghraib district from a spatial geography perspective, revealing the types of housing and the factors influencing their distribution or dispersal. The study employs a spatial analysis process, collecting both quantitative and qualitative demographic and urban data, to clarify the relationship between population, urban expansion, and basic services. A clear disparity exists in population distribution between areas of the district center and outlying regions, resulting from differences in services, job opportunities, and infrastructure. Furthermore, unintended and unforeseen population growth impacts the availability of essential services. The quantitative and qualitative deficiencies are not solely attributable to inadequate urban planning focused on purchasing building materials and land. The study concludes that spatial development, followed by variations in housing distribution, necessitates effective services, including contributing to a more balanced approach to urban growth and population increase in the Abu Ghraib district.

Keywords:

Residential reality, Abu Ghraib, Housing.



المقدمة

يعتبر السكن من المتطلبات الأساسية للحياة الإنسانية، حيث يتجاوز كونه مأوى ليعكس مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. تشير الدراسات الجغرافية الحديثة إلى أن نوعية وتوزيع المساكن تعد مؤشراً مهماً لقياس درجة التحضر ومستوى الرفاه العمراني في العراق. تفاقمت مشكلة السكن نتيجة النمو السكاني السريع والتوسع العمراني غير المنظم، مما أدى إلى ظهور تباينات مكانية واضحة في توزيع المساكن بين الأحياء والمناطق الحضرية (العمرى & السيد، ٢٠١٩). بالإضافة إلى انتشار حالة السكن العشوائي في بعض المناطق والمقصود بالسكن العشوائي هو "نمو مجتمعات وإنشاء مبانٍ ومناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بشكل عشوائي أو حولي، ومتعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد، وهي مخالفة للقوانين المنظمة للعمران". وبالنظر إلى هذا، نجد أن الأحياء العشوائية تُخطط وتُشيد بشكل عشوائي على الأراضي الزراعية والصحراوية أو أراضي الدولة، وغالباً ما تكون هذه الأراضي على أطراف المدينة، وهي غير مخططة وغير خاضعة للتنظيم (سحاب، ٢٠١٥؛ محمد، ٢٠١٦). حيث نشأت الحاجة إلى دراسة السكن ليس كظاهرة اجتماعية أو اقتصادية فحسب، بل كظاهرة مكانية تتأثر بعوامل متعددة وتختلف من منطقة إلى أخرى. يعتبر التحليل المكاني من أبرز الأساليب الجغرافية التي تسهم في فهم توزيع المساكن وأنماط انتشارها وعلاقتها بالعوامل الطبيعية والبشرية (حسن & مطلق، ٢٠٢٣). يشير التحليل المكاني في الدراسات الجغرافية إلى دراسة توزيع الظواهر البشرية والطبيعية على سطح الأرض وتحليل علاقاتها المكانية، بما في ذلك التعرف على مواقعها وأنماط انتشارها وأسباب تركيزها أو تباعدها. يهدف هذا التحليل إلى الكشف عن العلاقات المكانية بين الظواهر والعوامل المؤثرة فيها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية، وتحديد مناطق التوسع العمراني ومواطن العجز أو الفائض في الخدمات. كما يسهم هذا التحليل في تشخيص الاختلالات المكانية في توزيع المساكن وارتباطها بمستوى البنية التحتية، مما يوفر قاعدة علمية للتخطيط الحضري المستقبلي (حيدر & علي، ٢٠٢١). استناداً إلى ما سبق، تم اختيار قضاء أبي غريب كمحور للدراسة نظراً لموقعه الجغرافي البارز، حيث يُعتبر من الأفضية الهامة التابعة لمحافظة بغداد، ويشكل منطقة انتقالية بين الطابع الحضري للعاصمة والطابع الريفي المحيط بها. شهد هذا القضاء في السنوات الأخيرة توسعاً عمرانياً سريعاً ونمواً سكانياً ملحوظاً، مصحوباً بتباين واضح في توزيع المساكن ومستوى الخدمات. هذه الخصائص جعلت من قضاء أبي غريب ميداناً مناسباً لدراسة الواقع السكني وتحليل أبعاده المكانية، لما تعكسه من صورة مصغرة للتغيرات العمرانية التي تشهدها مناطق أطراف المدن العراقية عموماً (خضير & مهدي، ٢٠٢٤).



مشكلة البحث:

١. هل القضاء يعاني من اختلالات واضحة في توزيع الوحدات السكنية والخدمات الأساسية.
٢. ما هو مدى التوازن المكاني في توزيع المناطق السكنية في قضاء ابي غريب.
٣. ما العوامل الجغرافية التي ساهمت في تدهور الواقع السكني.
٤. كيف يمكن للتحليل المكاني ان يشخص مناطق العجز والاختلال في النسيج العمراني للقضاء.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن الواقع السكني في قضاء أبي غريب يتأثر بمجموعة من العوامل البشرية والجغرافية والاقتصادية التي أدت إلى ظهور تباينات مكانية واضحة في توزيع الخدمات الحضرية والمساكن. كما يُفترض أن عدم التوازن بين النمو السكاني والتوسع العمراني، وضعف التخطيط الحضري، أسهما في زيادة العجز السكني وظهور أنماط عشوائية للسكن، مما انعكس سلباً على جودة الحياة ومستوى الخدمات في مناطق القضاء المختلفة. وبالتالي، فإن استخدام التحليل المكاني سيسهم في تشخيص هذه التباينات والكشف عن مناطق العجز والفائض السكني، وتحديد الاتجاهات المكانية للنمو العمراني المستقبلي في القضاء.

اهداف البحث:

١. تحليل التوزيع المكاني للمناطق السكنية في قضاء ابي غريب وتحديد مدى تركزها وتشتتها الجغرافي.
٢. تشخيص مناطق العجز والاختلال في المناطق السكنية من حيث البنية التحتية والمرافق العامة ومستوى الخدمات الحضرية.
٣. دراسة العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في التوزيع المكاني للسكن، مثل طبيعة الأرض وقربها من مراكز النشاط الاقتصادي، وشبكات النقل.
٤. تحديد الأنماط المكانية للعمران السكني وتوزيعها داخل القضاء.
٥. تقييم كفاءة التخطيط العمراني المحلي في تلبية احتياجات النمو السكاني المتزايد وتحقيق التوازن المكاني في مركز القضاء وأطرافه.
٦. اقتراح حلول وتوصيات تخطيطية تساهم في معالجة مشكلات التوزيع السكني وتحسين جودة الحياة الحضرية في قضاء ابي غريب.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة المنهج الجغرافي التحليلي المكاني الذي يجمع بين التحليل الكمي والنوعي لدراسة الظواهر الحضرية. تم جمع البيانات من مصادر رسمية مثل الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، والهيئة العامة للمساحة، بالإضافة إلى المسوحات الميدانية والاستبيانات الموزعة على سكان قضاء أبي غريب. استخدمت أدوات التحليل المكاني مثل الخرائط الطبوغرافية والجداول الإحصائية لتحديد أنماط توزيع المساكن



والكثافة السكانية. كما تم تحليل العوامل الطبيعية (التضاريس، المناخ، التربة) والبشرية (النمو السكاني، الهجرة، الخدمات) التي تؤثر في بنية السكن. يهدف البحث إلى تحديد مناطق العجز السكني وتشخيص التباين المكاني في مستوى الخدمات العمرانية داخل القضاء.

الحدود المكانية والزمانية:

الحدود المكانية تمثل النطاق المكاني في قضاء أبي غريب، الواقع غرب العاصمة بغداد، بحدود إدارية تشمل مركز القضاء، وناحية الزيدان، والرضوانية، والنصر والسلام. أما الحدود الزمنية فقد امتدت من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٢٤، وهي فترة تعكس التحولات الديموغرافية والعمرانية التي شهدتها القضاء خلال العقود الأخيرة، بما في ذلك التوسع الحضري وزيادة معدلات النمو السكاني.





المبحث الأول (البنية الجغرافية للقضاء)

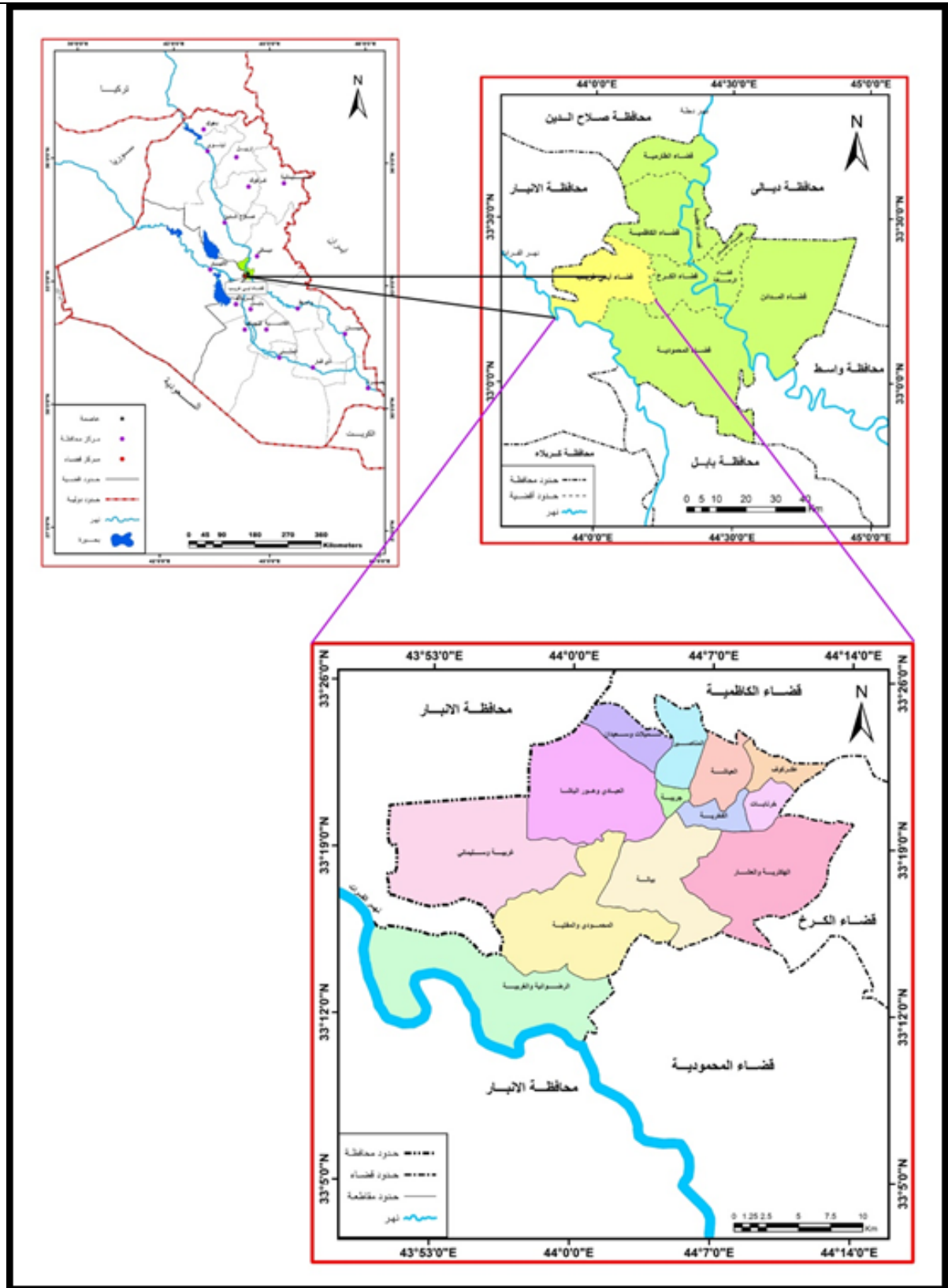
أولاً : نبذة تاريخية عن القضاء

يعتبر قضاء أبي غريب من الأفضية التابعة لمحافظة بغداد، ويقع غرب مركز العاصمة على الطريق الرابط بينها وبين محافظة الأنبار. تم إنشاء القضاء رسمياً عام ١٩٤٤ ضمن التنظيم الإداري للعراق الحديث، وامتاز بطابعه الزراعي في بداياته نتيجة لوفرة الأراضي الخصبة وموارد المياه القادمة من نهر الفرات. ومع مرور الزمن، شهد القضاء توسعاً عمرانياً ملحوظاً جعله من الضواحي الحيوية لبغداد، حيث تزايدت فيه الأنشطة السكنية والخدمية والصناعية. وتشير الدراسات الحضرية الحديثة إلى أن أبي غريب يمثل منطقة انتقالية تجمع بين الخصائص الريفية والحضرية (رزوقي & حامد ٢٠٠٦).

ثانياً : الموقع الجغرافي والفلكي

العراق يقع في الجنوب الغربي من قارة اسيا من منطقة الشرق الأوسط بين دائرتي عرض (٠.٥'-29° و ٣٧'22°) شمالاً وخطي طول (٤٥°45'-٤٨°38') شرقاً ومن الشمال تحده تركيا ومن الغرب سوريا والاردن ومن الشرق إيران ومن الجنوب المملكة العربية السعودية والكويت ومن الجهة الجنوبية الشرقية يطل على الخليج العربي.

يقع قضاء أبي غريب غرب مركز محافظة بغداد ويعتبر منطقة حيوية انتقالية بين المجال الحضري للعاصمة والمجال الريفي المحيط بها فلكياً قضاء ابي غريب يقع بين دائرتي عرض (١٠°22'-٣٣°33') شمالاً وخطي طول (٤٥°00'-٤٤°43') شرقاً، تبلغ مساحته حوالي ٤٩٧ كم²، خريطة (١) ويحده من الشرق قضاء الكرخ، ومن الغرب قضاء الفلوجة التابع لمحافظة الأنبار، ومن الشمال قضاء التاجي، ومن الجنوب ناحية اليوسفية (عباس، ٢٠٢١). تتباين تضاريس القضاء بين الأراضي الزراعية الخصبة على ضفاف نهر أبي غريب وفروعه والمناطق السكنية المتداخلة مع الاستخدامات الزراعية. كما يتميز القضاء بمناخ صحراوي جاف مشابه لمناخ بغداد، حيث يسود ارتفاع درجات الحرارة في الصيف وانخفاضها في الشتاء، مع تدني معدلات الأمطار السنوية. إن هذا الموقع الجغرافي وما يرتبط به من خصائص طبيعية وبشرية جعل من قضاء أبي غريب منطقة مميزة لدراسة الواقع السكني وتحليل أنماطه المكانية، لكونه يمثل نموذجاً لتداخل الريف بالمدينة في محيط العاصمة بغداد، وما نتج عن ذلك من تحولات عمرانية واجتماعية واضحة (خضير & مهدي، ٢٠٢٤).



الشكل (١): خريطة رقم (١) موقع قضاء ابي غريب من العراق ومحافظه بغداد (المصدر: وزارة الموارد المائية- الهيئة العامة للمساحة - بمقياس رسم ١/٥٠٠٠٠٠ لسنة ٢٠٢٠م



ثالثاً: المناخ

يعتبر المناخ من العوامل الأساسية التي تؤثر في تشكيل المدينة والنسيج الحضري ونظام الشوارع والأزقة ومساحات الوحدات السكنية، بالإضافة إلى تأثيره على نوع المواد المستخدمة في البناء وتصاميم المباني وارتفاعها وتوزيعها (حسين، ٢٠١٥).

يتميز مناخ أبي غريب بأنه قاري جاف شديد الحرارة في الصيف وبارد في الشتاء. تتراوح درجات الحرارة بين ٨ م في الشتاء و٤٢ م في الصيف، بينما يبلغ معدل الأمطار السنوي حوالي (١٥٠-١٨٠ ملم)، معظمها في أشهر الشتاء. الرطوبة منخفضة ومعدل التبخر مرتفع، مما يتطلب نظم ري فعالة واستخدام مواد بناء مقاومة للحرارة. يؤثر هذا المناخ بشكل مباشر على النمط العمراني، حيث تنتشر المساكن ذات الأسقف المسطحة والتهوية الطبيعية.

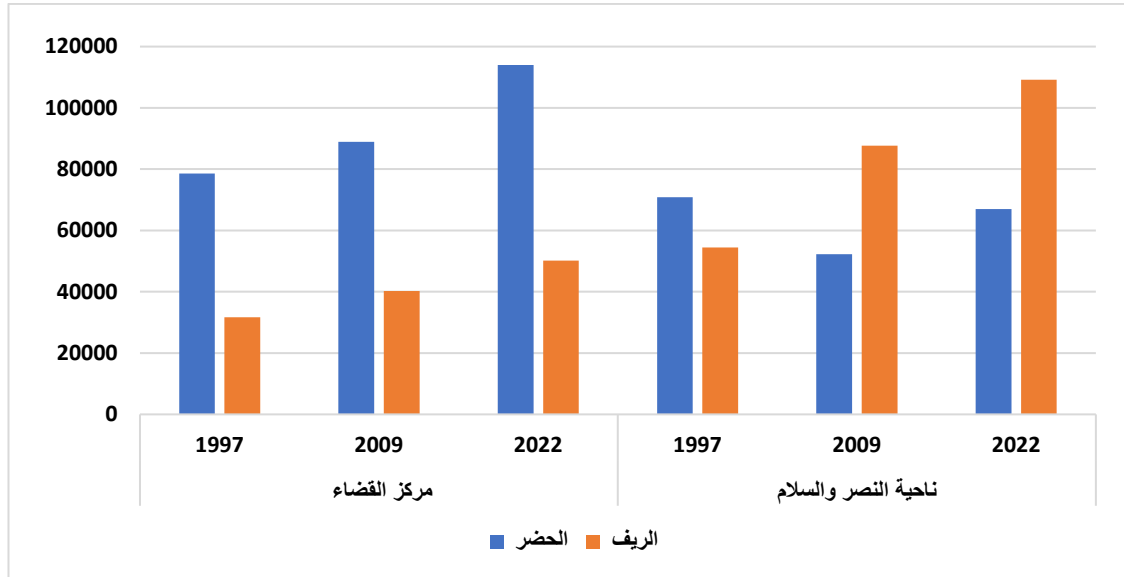
رابعاً: سكان قضاء أبي غريب

شهد قضاء أبي غريب نمواً سكانياً مستمراً من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٢٢، نتيجة لعوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية متداخلة. تشير البيانات أدناه إلى أن عدد السكان في القضاء قد ارتفع بنسب متفاوتة بين المناطق الحضرية والريفية، حيث اتسمت المناطق الحضرية بمعدلات نمو أعلى بفعل التوسع العمراني واستقطاب الأنشطة الخدمية والاقتصادية. في المقابل، سجل الريف نمواً أبطأ نسبياً بسبب محدودية فرص العمل وضعف الخدمات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، أدى توسع مشاريع الإسكان والبناء العشوائي في أطراف القضاء وعودة النازحين بعد عام ٢٠١٧ إلى اتساع النطاق العمراني لبيدغداد نحو الغرب. يشير هذا التغيير السكاني إلى ضغط متزايد على الخدمات العامة والأراضي السكنية، مما جعل قضاء أبي غريب نموذجاً واضحاً للتحويل من الطابع الريفي إلى الطابع شبه الحضري في محيط العاصمة (عبد الراوي، ٢٠٢٣).

الجدول (١): التوزيع العددي لسكان قضاء أبي غريب للسنوات ١٩٩٧، ٢٠٠٩، ٢٠٢٢.

الوحدة الإدارية	السنة	الحضر	الريف	المجموع
مركز القضاء	1997	78603	31660	110263
	2009	88952	40277	129229
	2022	114010	50125	164135
ناحية النصر والسلام	1997	70808	54502	125310
	2009	52245	87697	139942
	2022	66963	109138	176101
المجموع	1997	149411	86162	235573
	2009	141197	127974	269171
	2022	180973	159263	340236

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأصحاء، نتاج التعداد ١٩٩٧م /نتائج الحصر والترقيم ٢٠٠٩م/تقديرات السكان لمحافظة بغداد ٢٠٢٢م



الشكل (٢): المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (١)

يتضح لنا من الشكل أعلاه ان من أبرز العوامل التي أثرت في تباين التوزيع العددي في المناطق الحضرية وجعلت مركز القضاء متفوقاً دائماً، هي العوامل الأساسية للسكن، المدعومة بالتركيز العالي لمعظم الدوائر الحكومية ووجود المستشفى الوحيد والسوق الرئيسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن قرب المسافة بين الأحياء الحضرية في مركز القضاء ومركز العاصمة بغداد يساهم في تسهيل الوصول، خاصة للعاملين في الدوائر والوزارات من سكان أحياء مركز القضاء.

خامساً: السكن العشوائي و النظامي في قضاء ابي غريب

السكن العشوائي هو الذي ينشأ دون تخطيط رسمي أو موافقات قانونية وغالبا ما يكون على ارض زراعية أو حكومية تتجاوز عليها وذلك يكون بسبب ارتفاع أسعار الأراضي وأزمة السكن تكون متفاقمة داخل بغداد وأيضا الهجرة من مناطق أخرى بسبب الظروف الاقتصادية أو الأمنية إضافة الى ضعف الرقابة التخطيطية في بعض الفترات ويكون بدون إجازة رسمية وشوارعه ضيقة وغير منتظمة ونقص في الخدمات الأساسية والكثافة السكانية تكون مرتفعة أحيانا وتكون مشاكل في التصريف الصحي وينتج عنه ضعف في الخدمات العامة وصعوبة إدخال البنى التحتية مستقبلا وتكون تعقيدات قانونية في الملكية

اما السكن النظامي الذي يكون وفق المنشأ المخطط له ومصادق عليه من الجهات الرسمية وبموجب سندات ملكية قانونية ووجود قطع اراض مفرزة رسميا ومسجلة في دوائر الدولة وإضافة الى شوارع مخططة بعرض محدد ومجهزة بالخدمات وتوفر نسبي للبنى التحتية (ماء- كهرباء- صرف صحي) التزام بانظمة البناء (عدد الطوابق، الاستعمالات) وينتج عنه استقرار سكني وخدمات أفضل كما في الشكل ادناه.



المبحث الثاني (تحليل الواقع السكني)

أولاً: معدل الاشغال والكثافة السكنية

ان معدل الاشغال والكثافة السكنية يعد من المؤشرات المهمة لقياس كفاءة استعمال المساكن ومدى استيعابها للأسر الساكنة فيها. وهذا المعدل يختلف من منطقة إلى أخرى تبعاً لمستوى التطور العمراني والاجتماعي والاقتصادي وطبيعة النمو السكني. ويقصد بمعدل الاشغال بأنه عدد الأفراد المقيمين في الوحدة السكنية الواحدة، اما الكثافة السكنية فتعني عدد السكان بالنسبة إلى عدد الوحدات السكنية او مساحة الأرض المشغولة بالسكن.

يختلف معدل الإشغال بين المناطق المختلفة نتيجة لتطور الظروف العمرانية والاجتماعية والاقتصادية في كل بلد أو منطقة. تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن معدل الإشغال في الدول النامية يتراوح بين ٢ إلى ٥ أشخاص لكل غرفة، بينما ينخفض في الدول المتقدمة ليكون بين ١ إلى ٢ شخص لكل غرفة. أما في العراق، فقد بلغ معدل الإشغال ما بين ٢ إلى ٦ أشخاص لكل غرفة (حسين، ٢٠١٥).

ان بيانات التعداد السكاني للأعوام (١٩٩٧، ٢٠٢٢، ٢٠٠٩) تشير إلى ان قضاء ابي غريب شهد زيادة تدريجية في عدد السكان، وتوسع عمراني واضح الا ان ذلك لم يكن متوازناً مع حجم الوحدات السكنية المتاحة، مما أدى إلى ارتفاع معدل الاشغال مقارنة بالمعدل الوطني العام.

فقد بلغ معدل الاشغال لعام ١٩٩٧ نحو (٦.٠) اشخاص في الوحدة السكنية الواحدة، في حين انخفض قليلاً عام ٢٠٠٩ الى (٥.٥) أشخاص نتيجة التوسع في بناء المساكن الجديدة وتوزيع الأراضي السكنية، ثم ارتفع في عام ٢٠٢٢ الى نحو (٦.٢) أشخاص بسبب الزيادة السكانية السريعة داخل مركز القضاء وبعض النواحي التابعة له.

اما الكثافة السكنية فقد اتسمت بارتفاع نسبي، اذ بلغت عام ١٩٩٧ حوالي (١٦٠ شخصاً/هكتار) في مركز القضاء، لترتفع عام ٢٠٠٩ إلى (١٨٥ شخصاً/هكتار) ثم وصلت عام ٢٠٢٢ إلى ما يقارب (٢١٠ أشخاص /هكتار)، مما يدل على زيادة الضغط على الأراضي السكنية وارتفاع الطلب على الوحدات الجديدة.

ان هذه القيم تظهر ان حجم الاسرة في قضاء ابي غريب ما زال مرتفعاً مقارنة بالمعدل العام في العراق، اذ يتراوح بين (٥-٧ أفراد) للأسرة الواحدة، وهو ما يعكس طبيعة المجتمع المحلي ذي الطابع الأسري الممتد، إلى جانب محدودية توفر وحدات صغيرة الحجم تناسب الأسر الحديثة (الراوي، ٢٠٢٣).



الجدول (٢): معدل الأثغال وحجم الاسرة وعدد الوحدات السكنية في قضاء أبي غريب

السنة	عدد السكان	عدد الوحدات السكنية	معدل الأثغال (شخص/وحدة)	حجم الاسرة (فرد /اسرة)	النسبة المئوية للوحدات السكنية (%)
1977	145,600	24,200	6.0	6.1	100%
2009	186,700	33,950	5.5	5.6	140%
2022	240,300	38,700	6.2	6.3	160%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تعدادات السكنية للجهاز المركزي للإحصاء في العراق (١٩٩٧, ٢٠٢٢, ٢٠٠٩) وتقارير مديرية إحصاء بغداد.

ثانياً : مساحة الوحدة السكنية

تعتبر مساحة الوحدة السكنية من العوامل الأساسية في تحديد الأنماط السكنية، حيث تتفاوت هذه المساحة لأسباب متعددة تتعلق بحجم الاقتصاد، والظروف الاجتماعية، وطرز البناء، ومدى توفر الأراضي في المدينة، فضلاً عن سعر الأرض. إن تضافر هذه العوامل يؤثر بشكل كبير على اختلاف مساحة الوحدات السكنية من مكان إلى آخر.

ثالثاً : العوامل المؤثرة في تفاوت حجم الأسر

تتعدد العوامل الجغرافية التي تؤثر في تفاوت حجم الأسر، إلى جانب السياسات الحكومية. ويوضح الشكل ادناه أبرز هذه العوامل.

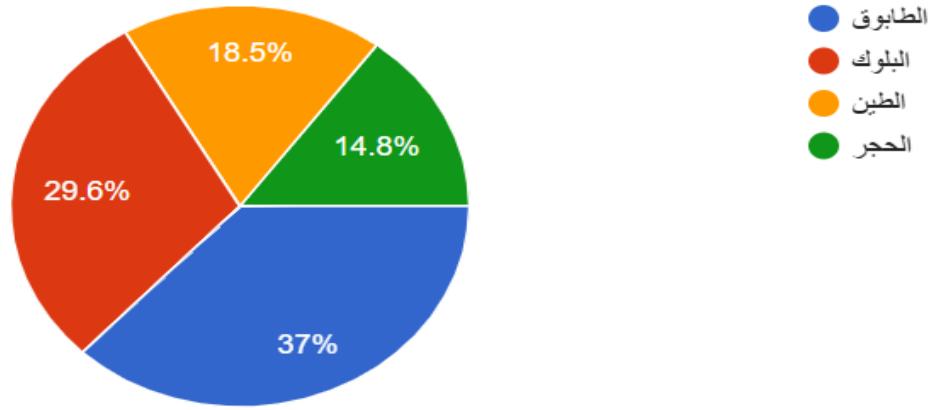


الشكل (٤): العوامل المؤثرة في حجم الاسرة (Othman & Motlak, 2023).

رابعاً : نوع مادة البناء

يُعد قطاع البناء أحد أهم القطاعات نظرًا لأهميته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويُنظر إلى صناعة البناء على أنها جهد اقتصادي مهم بسبب اعتمادها الكبير على العمالة واستغلال موارد البناء، وهذا العامل يعد محركًا حاسمًا لجزء كبير من الاقتصاد. إن ارتباطه بالحد من البطالة واستخدام مواد البناء، إلى جانب تقدم قطاع البناء، قد أثر بشكل كبير على التنمية الاجتماعية والبنية التحتية وجميع العناصر المرتبطة بها. تتأثر صناعة البناء بشكل كبير عند حدوث تغييرات في السياسات والاستراتيجيات نتيجة عدم وضوحها (حميد، ٢٠١٢).

استبيان يوضح نسب استخدام مواد البناء في قضاء ابي غريب والنواحي التابعة له



الشكل (٥): يوضح استبانة تم توزيعها على بعض سكان قضاء ابي غريب

الجدول (٣): نسبة استخدام مواد البناء في القضاء

مكان الاستخدام	نسبة الاستخدام	المادة المستخدمة
مركز القضاء	37%	الطابوق
مركز القضاء-مركز الناحية	29.6%	البلوك
أطراف القضاء -المناطق النائية والزراعية	18.5%	الطين
المناطق القريبة على الغربية	14.8%	الحجر

المصدر: من عمل الباحث

يتضح من الجدول اعلاه ان اعلى نسبة لمادة البناء هي الطابوق في مركز القضاء حيث كانت بحدود ٣٧% وذلك بسبب توفرها بكثرة لسهولة نقلها والبناء بها وارتفاع الدخل للسكان في تلك المناطق اما نسبة مادة البلوك فكانت ٢٩.٦% في مركز القضاء ومركز الناحية وذلك بسبب طبيعة المنطقة الزراعية التي تتطلب البناء بمادة البلوك وذلك لتحملها نسبة الرطوبة والاملاح إضافة الى ذلك التكلفة المنخفضة للبناء



وخفة الوزن ،اما البناء بمادة الطين فكانت بنسبة ١٨.٥٪ والتي يكثر استخدامها في النواحي والمناطق النائية وذلك بسبب توافر المواد الأولية على سبيل المثال الطين (والتبن). اما البناء بمادة الحجر فكان بنسبة ١٤.٨٪ وتعتبر اقل استخداما مقارنة بالمواد الأخرى.

خامساً : الخدمات المتاحة في الوحدة السكنية (الكهرباء، الماء، المجاري)

تعتبر خدمات البنى التحتية من الموضوعات ذات الصلة المباشرة بحياة الأفراد اليومية، وتمثل أحد المعايير الأساسية لقياس تطور المجتمعات. من خلال نوعية وكمية وكفاءة هذه الخدمات، يمكن تقييم التقدم الحضاري الذي حققته كل دولة، حيث تختلف الدول في قدرتها على توفيرها، مما يؤثر بشكل كبير على بناء الإنسان وتطوره. وبالتالي، تحدد هذه الخدمات نوعية الحياة إلى حد كبير، مما يؤدي إلى تباين المناطق العمرانية في المدن وفقاً لجودة الحياة المعتمدة على كفاءة وكفاية ونوعية هذه الخدمات (حامد & الشبر، ٢٠١٦).

أصبح من الضروري دراسة تحليل المكان البيئي المحيط بالفرد والمسكن الذي يقيم فيه، إذ إن البيئة السكنية المحلية تمثل المكان الذي يعيش فيه الفرد ويزاول مختلف أنشطته اليومية. ولضمان استمرارية الحياة في المسكن، يجب توفر الخدمات العامة المتمثلة في خدمات تزويد الكهرباء والمياه والصرف الصحي، حيث إن غياب هذه الخدمات العامة يؤدي إلى انقطاع الصلة الوثيقة والارتباط بالمنطقة، مما يحرم الأفراد والمجتمع من الفوائد العديدة التي يمكن أن تنجم عن وجودها (حسين، ٢٠١٥). تم إنشاء خدمات الكهرباء في القضاء من خلال محطات تحويل بقدرة ١٣٢ كيلو فولت لتغذية المنطقة، إلا أنها لم توفر تغطية مستمرة لكافة المناطق. وقد أشار الإعلام المحلي إلى أن بعض الأحياء تعمل بنصف القدرة الكهربائية نتيجة لتذبذب الشبكة وأعمال الصيانة، مما يعكس التحديات القائمة في تقديم خدمة كهربائية مستقرة. أما من ناحية خدمة المياه فتشير المصادر إلى أن القضاء يعاني بين حين وآخر من مشاكل في إيصال المياه حيث أعلنت حالة طوارئ لإيصال المياه للسكان في سنوات سابقة ما يعكس أن التغطية ليست كاملة حتى الان ("وزير البلديات والأشغال العامة"). قد تزايد الاهتمام بخدمات الصرف الصحي نتيجة الزيادة المستمرة في معدلات استهلاك المياه المرتبطة مباشرة بهذه الخدمة. تُعتبر خدمات الصرف الصحي من أهم خدمات البنية التحتية التي تقدمها المدينة لسكانها، حيث إن عدم توفر نظام صرف صحي أو عدم كفاءته قد يؤدي إلى مشاكل عديدة، بما في ذلك البيئية، التي قد تؤدي إلى تشوهات في منظر المدينة وانتشار بعض الأمراض، خاصة إذا تم تصريف المياه مباشرة إلى الأنهار أو المناطق الفارغة والمنخفضات. لذلك، تُعد خدمة الصرف الصحي من العناصر الأساسية التي يجب توفرها في المناطق الحضرية (حامد & الشبر، ٢٠١٦). حيث إن من ناحية خدمات الصرف الصحي في قضاء ابي غريب فتم الإعلان عن مشروع كبير بطاقة تصميمية بحوالي



١,٧٥٤م٣/يوم، بطول شبكات يصل الى نحو ٣٧٠كم، لخدمة أكثر من ٢٤٦٠٠٠ نسمة حسب بيانات المحافظة وهذه الخدمة تعتبر قيد التنفيذ (بغداد).

التحليل المكاني وأهدافه في دراسة الظواهر الحضرية

يعد التحليل المكاني للواقع السكاني في قضاء أبي غريب من الدراسات الجغرافية المهمة التي تهدف إلى فهم أنماط توزيع السكان والعوامل المؤثرة فيها. يظهر القضاء تبايناً ملحوظاً في الكثافة السكانية بين مناطقه الحضرية والريفية، نتيجة لاختلاف العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في الاستيطان. تشهد المنطقة القريبة من مركز القضاء والطرق الرئيسية كثافة سكانية مرتفعة بفضل توفر الخدمات والبنية التحتية وفرص العمل، بينما تتناقص الكثافة تدريجياً نحو المناطق الزراعية البعيدة التي تتميز بالطابع الريفي (طالب، ٢٠٢٥). يرتبط هذا التوزيع بعوامل بيئية مثل خصوبة التربة وتوفر المياه من نهر الفرات وفروعه، بالإضافة إلى تأثير الظروف الأمنية والاقتصادية التي شهدتها القضاء في العقود الأخيرة. يسهم التحليل المكاني للواقع السكاني في أبي غريب في تحديد مناطق النمو السكاني المستقبلية وتوجيه خطط التنمية المكانية وتوزيع الخدمات بما يتناسب مع احتياجات السكان (الحديثي، ٢٠٢٥).

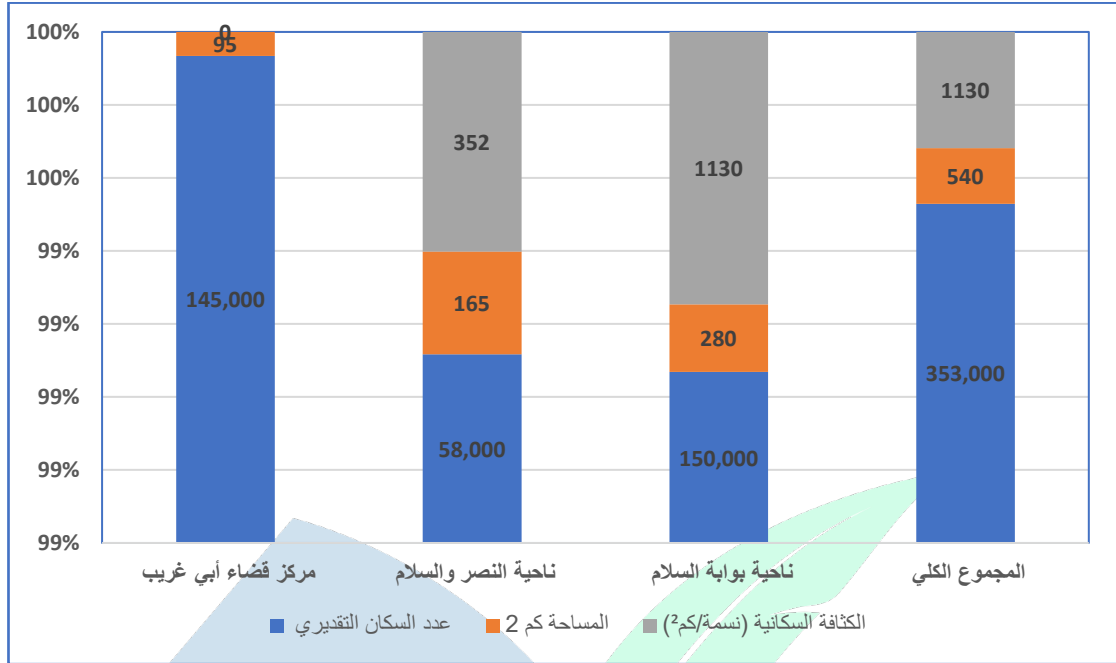
الجدول (٤): التوزيع السكاني في قضاء أبي غريب حسب النواحي لعام ٢٠٢٤

الناحية	عدد السكان التقديري	المساحة كم ²	الكثافة السكانية (نسمة/كم ²)	أبرز الملامح السكانية
مركز قضاء أبي غريب	145,000	95	95 1,526	تركز سكاني مرتفع، وجود مؤسسات حكومية وخدمات تعليمية وصحية متقدمة
ناحية النصر والسلام	58,000	165	352	طابع ريفي، موارد مائية محدودة، هجرة جزئية نحو المركز
ناحية بوابة السلام	150,000	280	1130	مناطق ريفية ذات طابع زراعي وتربية الماشية
المجموع الكلي	353,000	540	2433,526	تركز سكاني في المناطق القريبة من الطرق الرئيسية والخدمات

المصدر: تقديرات مستخلصة من بيانات وزارة التخطيط العراقية وتقارير الجهاز المركزي للأحصاء، ٢٠٢٤.

من الجدول اعلاه يبين ان هناك تباين مكاني ملحوظ في توزيع السكان بين نواحي قضاء ابي غريب اذ ان مركز القضاء شهد اعلى كثافة سكانية ما يقارب (١٥٢٦ نسمة/كم²) وذلك بسبب تركيز المؤسسات الحكومية والخدمات التعليمية والصحية، اما في ناحية النصر والسلام انخفضت الكثافة السكانية بسبب

طابعها الريفي ومساحتها المتسعة وهذا التفاوت في الكثافة السكنية يشير الى عدم وجود توازن مكاني في توزيع الخدمات والسكان وهذا بدوره سوف يعكس اختلال في البنية العمرانية بين مركز القضاء والأطراف.



الشكل (٦): المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (٤)

الشكل اعلاه يوضح التباين المكاني في توزيع السكن والكثافة السكنية للوحدات الإدارية في القضاء لعام ٢٠٢٤ حيث نلاحظ ان اعلى كثافة سكنية كانت بحدود (١٥٢٦ نسمة/كم²) والتي تعود الى مركز قضاء ابي غريب على الرغم ان مساحة القضاء لا تتجاوز (٩٥ كم²) وهذا يعكس نسبة التركيز السكاني فيه نتيجة لتوفر المؤسسات الحكومية والخدمات التعليمية والصحية والأسواق الرئيسية بالإضافة الى موقعه القريب من عاصمة بغداد. اما ناحية بوابة السلام كان عدد سكانها مرتفع نسبيا حيث بلغ (١٥٠,٠٠٠ نسمة) بينما كثافته السكانية كانت اقل من مركز القضاء بسبب مساحتها الواسعة التي بلغت (٢٨٠ كم²) وهذا يدل على انتشار السكان بشكل واسع ويكون مرتبط بالطابع شبه الريفي والزراعي للمنطقة. اما اقل كثافة سكنية تم تسجيلها في ناحية النصر والسلام حيث بلغت (٣٥٢ نسمة/كم²) وذلك بسبب طابعها الريفي ومساحتها الواسعة وقلة الخدمات والأنشطة فيها الامر الذي أدى الى انخفاض الضغط العمراني وتشتيت السكان. ومن خلال ذلك يتضح ان السكان يتركز في المناطق الأكثر بنية تحتية وخدمية في حين ينخفض في المناطق الزراعية. وتم تشخيص الاختلال المكاني من خلال المقارنة بين الكثافة السكانية وتوفير الخدمات الأساسية حيث يتضح وجود اختلاف في توزيع البنية التحتية في قضاء ابي غريب حيث ان الخدمات تتركز في مركز القضاء الذي يتميز بكثافة سكانية مرتفعة اما النواحي الطرفية تعاني من ضعف نسبي في الكهرباء وشبكات الماء والصرف الصحي على الرغم من مساحتها الواسعة وهذا أدى الى ظهور فجوة مكانية بين مركز القضاء والأطراف مما يشير الى عدم التوازن بين التوسع الخدمي والنمو السكاني.



المبحث الثالث (مشكلات السكن في قضاء أبي غريب)

يعاني قضاء أبي غريب من تراكمات ومشكلات سكنية ناتجة عن النمو السكاني والتحضر السريع، بالإضافة إلى ضغوط عودة النازحين ونقص الوحدات الخدمية الأساسية، مما يؤدي إلى اكتظاظ أسرى وارتفاع العبء المالي على الأسر وتدهور نوعي في المخزون السكني.

أولاً: العجز السكني الكمي والنوعي

مفهوم العجز السكني يُعرّف بأنه الزيادة في الطلب على المساكن دون وجود زيادة ملائمة في العرض. أو هو الفارق بين عدد الأسر التي تحتاج إلى مسكن والرصيد السكني المتاح في فترة زمنية معينة، مع العلم أن هذا التعريف يقتصر على العجز العددي. أما إذا قمنا بتوسيع المفهوم ليشمل الجانب النوعي، فيمكن تعريف العجز السكني بأنه عدم توفر المسكن الملائم الذي يضمن الاستقرار والرفاهية للأفراد ويتوافق مع معايير السكن الصحي. وهذا يعكس الواقع الفعلي للعجز السكني في منطقة الدراسة. تتعدد الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة العجز السكني في منطقة الدراسة، حيث تشمل أسباباً اقتصادية وإدارية وسياسية وبيئية وديموغرافية. وقد أسفرت هذه العوامل عن تفاقم مشكلة العجز السكني، ومع استمرار غياب المعالجة، من المتوقع أن تتحول المشكلة إلى أزمة يصعب إيجاد حلول فعالة لها في المستقبل، مما سيؤثر سلباً على مختلف المستويات، لاسيما البيئية والاجتماعية. يمكن تلخيص العوامل المؤثرة في العجز السكني كما يلي: السكن، الهجرة، تطور مستوى الدخل، ضعف الدعم الحكومي، ارتفاع تكاليف البناء (الشمرى & علي، ٢٠٢٣).

العجز النوعي يشير الى عدم توفر المساكن الملائمة للسكن، حيث لا تستطيع توفير مستوى مرضٍ من الخصوصية والمساحة الكافية والأمان، بالإضافة إلى درجة مقبولة من الإضاءة والتهوية. ويشمل ذلك عدد الوحدات الأساسية المناسبة التي تشارك غيرها في المسكن. وتدني جودة المساكن من حيث مواد البناء، التصميم، والخدمات. في أبي غريب، يُلاحظ ما يلي:

١. تفاوت مواد البناء بين مناطق القضاء، حيث تعتمد بعض المناطق على الطين أو الطابوق المحلي (خصوصاً في المناطق الريفية مثل الزيدان والكرمة)، بينما تستخدم المناطق القريبة من المركز البلوك أو الحجر.
٢. تدهور البنية التحتية والخدمات: ضعف شبكات الصرف الصحي، والمياه الصالحة للشرب، والكهرباء، مما يقلل من جودة السكن.
٣. مساكن متضررة من الأحداث الأمنية والسيول، خصوصاً في أطراف القضاء، مما زاد من الحاجة إلى إعادة الإعمار.



٤. غياب التخطيط العمراني الحديث في توزيع الخدمات والمرافق العامة، مما يجعل بعض الأحياء مكتظة دون مساحات خضراء أو شوارع منظمة (حسين, ٢٠١٥).

ثانياً : ارتفاع أسعار المواد الإنشائية واجور الايدي العاملة

ان الزيادة في أسعار المواد الإنشائية واجور الايدي العاملة عامل مهم في تفاقم مشاكل السكن في العراق وخاصة في قضاء ابي غريب على الرغم من توفر مواد البناء بمختلف أنواعها داخل البلاد، فإن أسعارها في السوق أصبحت خيالية. فقد بلغ سعر الطن الواحد من الإسمنت (١٣٠,٠٠٠) دينار، وسعر الطن الواحد من القضبان الحديدية (الشيش) (٨٠٠,٠٠٠) دينار، بينما بلغ سعر (٤,٠٠٠) طابوقة (٨٠٠,٠٠٠) دينار. كما ارتفعت أجور عمال البناء والبنائين (الخلفة) والمهندسين والمقاولين والفنيين، حيث بلغت أجرة العامل اليومي (٢٥,٠٠٠) دينار وأجرة البناء (الخلفة) (٦٠,٠٠٠) دينار. على الرغم من ارتفاع تكاليف بناء المساكن، بما في ذلك سعر القطعة السكنية، فقد اقترن ذلك بزيادة الطلب على بناء المساكن نتيجة الزيادة السكانية بمعدلات تفوق زيادة عدد المساكن. وبالتالي، يتضح أن المبالغ التي يقدمها المصرف العقاري أو صندوق الإسكان، بالإضافة إلى ما يتوفر لدى الأفراد القائمين بالبناء، غير كافية لتغطية نفقات البناء بسبب ارتفاع التكاليف المادية لتلك المواد والأجور (حسين, ٢٠١٥).

ثالثاً : ارتفاع أسعار الأراضي السكنية والمساكن

منطقة ابي غريب تشهد وخصوصا حي الصديق ارتفاعا ملحوظا في أسعار الأراضي فعلى سبيل المثال ارتفع سعر قطعة ارض بمساحة نحو ٢م٢٥٠ من نحو ١٥٠-١٦٥ مليون دينار عراقي الى ما يزيد على مليون وحتى ٢٢٠ مليون دينار. ان هذا الارتفاع يعود الى الموقع المميز قرب مطار بغداد الدولي ومنطقة العامرية الى البنى التحتية الجيدة، والمشاريع الخدمية الحديثة فيه. ومن ذلك فإن سوق الأراضي السكنية في ابي غريب يعيش حالة ضغط تصاعدي في الأسعار ويجب اخذ هذا الحسبان من قبل المستثمرين او الراغبين في السكن (الشمري&السعدون, ٢٠٢٢).

رابعاً : تهرء الوحدات السكنية التقليدية

تعاني العديد من الوحدات السكنية في المدينة التقليدية من ظاهرة التدهور، نتيجة لعمر البناء والمواد المستخدمة فيه، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المياه الجوفية. أدى ذلك إلى زيادة الرطوبة في جدران المباني وتآكلها وتدهورها بشكل عام، مما جعلها غير ملائمة للسكن، ويتطلب الأمر ترميمها المستمر وإعادة بنائها، مما زاد من الطلب على المواد الإنشائية، فضلاً عن اضطرار البعض إلى ترك مساكنهم أو بيعها والبحث عن مساكن جديدة (حسين, ٢٠١٥). توجد ثلاثة عوامل تصنف البيئة السكنية على أنها غير ملائمة وفق المعايير الدولية.



أولاً، العامل الحضري المادي، الذي يتضمن المنطقة، البنية التحتية، استخدامات الأراضي، والخدمات الاجتماعية.

ثانياً، العامل الاجتماعي، الذي يشمل المستوى الثقافي والتعليمي للسكان، بالإضافة إلى المستوى الاجتماعي والسلوكي.

ثالثاً، العامل الاقتصادي، الذي يتضمن الفقر، البطالة، والدخل المنخفض. أفادت مؤسسة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن مصطلح المناطق المتدهورة يشير إلى مجموعة متنوعة من المستوطنات التي تعاني من ظروف سكنية رديئة، نقص في البنية التحتية الأساسية، غياب مشاركة المجتمع في تصميم وإعادة تأهيل أحيائهم، الاكتظاظ السكاني أو نقص المساحات السكنية الملائمة، بالإضافة إلى أنواع متعددة من المخاطر البيئية، بما في ذلك المساكن المتدهورة والمكتظة داخل المدينة. وقد صنفت الدراسة مجموعة من الخصائص التي تميز المناطق المتدهورة، وهي:

١. سكن رديء الجودة ومكتظ دون توفر ماء ساخن أو تدفئة مركزية.
٢. سوء صيانة المباني: تعاني العديد من المباني من تسربات في الأسطح، نوافذ متآكلة، وأعمال حجرية متدهورة.
٣. العديد من المباني إما مهجورة أو فارغة ومعرضة للخراب.
٤. مستويات مرتفعة من تلوث الهواء والضوضاء والماء.
٥. الخصائص الاجتماعية لتدهور المناطق الحضرية تشمل ارتفاع معدلات البطالة، زيادة معدلات الجريمة، هجرة السكان، وانقسام الأسر.
٦. الخصائص الاقتصادية التي تتضمن ارتفاع معدلات الفقر ونقص الدخل الكافي، بالإضافة إلى نقص الدعم المالي لأعمال الصيانة أو التأهيل أو التخطيط أو التصميم (Abbas & Motlak, 2023).



الشكل (٧): صور توضح بعض الأماكن المتهجرة في القضاء/ المصدر من بلدية
ابي غريب لشبكة ٩٦٤.

خامساً : ضعف اسهامات الدولة في حل مشكلة السكن

يشهد قضاء أبي غريب تراجعاً ملحوظاً في إسهامات الدولة لمعالجة أزمة السكن، حيث لم تنفذ الجهات الحكومية برامج إسكانية فعالة تتناسب مع الزيادة السكانية المتزايدة في المنطقة. معظم مشاريع الإسكان الحكومية التي أعلنت منذ عام ٢٠١٠ لم تُستكمل بسبب ضعف التمويل، وتعقيدات تخصيص الأراضي، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية الأساسية اللازمة لإنشاء المشاريع السكنية. كما أدى غياب التخطيط العمراني الواضح إلى توسع عشوائي في البناء السكني، حيث لجأ المواطنون إلى البناء خارج حدود التصميم الأساسي نتيجة ارتفاع أسعار الأراضي وضعف الرقابة البلدية. علاوة على ذلك، فإن محدودية الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء والمجاري وعدم استقرار الوضع الأمني في بعض الفترات السابقة، جعلت من أبي غريب منطقة غير جاذبة للاستثمار العقاري الرسمي، مما عمق فجوة العرض والطلب في الوحدات السكنية. وبالتالي، يمكن القول إن ضعف تدخل الدولة سواء في إنشاء مجمعات سكنية جديدة، أو في دعم القروض والإعانات السكنية، يمثل أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار أزمة السكن في القضاء (مجدي، ٢٠١٣).

وحدثاً شهد القضاء تنفيذ بعض المشاريع السكنية مثل مشروع مجاري ابي غريب بطاقة تصميمية تصل الى (٤١,٧٥٤ م³/يوم). بالإضافة الى مجمعات الإسكان الاستثماري ولكن اغلبها قيد التنفيذ ولم يساهم بصورة كافية في تقليل العجز السكني.



الاستنتاجات:

١. ان قضاء ابي غريب تبين انه يشهد نموا سكانيا سريعا غير متوازن مع حجم الوحدات السكنية المتاحة.
٢. هناك تباين مكاني واضح في توزيع المساكن بين مركز القضاء والنواحي الريفية.
٣. قضاء ابي غريب يعاني من عجز كمي ونوعي بسبب ضعف التخطيط وارتفاع تكاليف البناء.
٤. ان الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي مازالت دون المستوى المطلوب وخصوصا في أطراف القضاء.
٥. السكن العشوائي زاد انتشاره نتيجة غياب الرقابة وضعف تنفيذ التصاميم الأساسية.
٦. ان الموقع الانتقالي للقضاء بين الريف والحضر جعله عرضه لتحولات عمرانية متسارعة تجعله بحاجة الى إدارة تخطيطية دقيقة.

التوصيات:

١. اعداد خطة عمرانية متكاملة لتوزيع الأراضي السكنية بما يحقق التوازن المكاني
٢. العمل على تشجيع الاستثمار في قطاع الاسكان وتوفير تسهيلات مالية للبناء.
٣. تطوير الخدمات العامة والبنية التحتية في المناطق الطرفية لتقليل التفاوت التنموي.
٤. زيادة وتفعيل الرقابة البلدية للحد من ظاهرة السكن العشوائي
٥. اعتماد التحليل المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في التخطيط المستقبلي.
٦. اشراك المجتمع المحلي في برامج التنمية الحضرية وزيادة وتعزيز الوعي بأهمية السكن المنظم والمستدام.



المراجع (References)

١. الحديثي، محمد داود عبد طه عبد الصمد. (٢٠٢٥). التحليل المكاني للتجاوزات في استعمالات الأرض الحضرية في مدينة هيت. *مجلة واسط للعلوم الإنسانية*, ٢١ (2), 249-266.
٢. الراوي، حسن علي. (٢٠٢٣). التوزيع العددي لسكان قضاء أبي غريب للسنوات ١٩٩٧ و٢٠٠٩ و٢٠٢٢. *مجلة الدراسات المستدامة*، ٥ (ملحق)، ٢٢٨٨-٢٣٠٦.
٣. الشمري، بدر كاظم علي، والسعدون، علي عبد الضامن. (٢٠٢٢). تحليل جغرافي للرؤية المستقبلية لقيم الأراضي السكنية في مدينة الكوت. *مجلة كلية التربية-جامعة واسط*. 46(3), 321-340.
٤. الشمري، علي حسين عبد. (٢٠٢٣). أثر النمو السكاني في تقاوم مشكلة العجز السكني في مدينة عفك: رؤية مستقبلية لسنة ٢٠٤٠. *مجلة كلية التربية*. 49(4), 162-172.
٥. العمري، عبد الله إبراهيم، والسيد، وليد شوقي. (٢٠١٩). الأبعاد المجتمعية لإسكان شقق التمليك: دراسة ميدانية ببعض أحياء مدينة جدة. *مجلة كلية الآداب-جامعة الزقازيق*.
٦. بغداد، تفاصيل مشاريع المجاري المقرر تنفيذها-https://baghdad.gov.iq/news/baghdad-news/5846.html?utm_source=chatgpt.com
doi:
https://baghdad.gov.iq/news/baghdad-news/5846.html?utm_source=chatgpt.com
٧. حامد، احمد محمد داود، والشبر، حسين رضا. (٢٠١٦). تجزئة قطع الارض السكنية وتأثيرها على خدمات البنى التحتية-الماء والصرف الصحي: حالة دراسية مدينة بغداد-بغداد الجديدة-المحلة ٧٣١. *مجلة المخطط والتلنمية*. 21(2), 80-119.
٨. حسن، سعد حامد، ومطلوك، جعفر باسم. (٢٠٢٣). أثر الكثافة السكانية في السكن المستدام: دراسة تطبيقية في مدينة بغداد (محلة ٨١٧) البياع انموذجاً. *مجلة المخطط والتنمية*. 28(1), 194-218.
٩. حسين، حسين محمد علي. (٢٠١٥). التحليل المكاني للواقع السكني وخصائصه الجغرافية في مدينة كربلاء لعام ٢٠١٥. *مديرية تربية كربلاء - وزارة التربية*.
١٠. حميد، محمد كريم. (٢٠١٢). تحليل البنية السكنية للسكن العشوائي في محافظة المثنى لعام ٢٠١١. *مجلة كلية التربية-جامعة واسط* 11(1), 292-333.
١١. حيدر، آمال احمد و وعلي، احمد محمد. (٢٠٢١). التحليل المكاني لحالات اتخاذ قرار توقيع المشاريع الاستثمارية السكنية ضمن الحدود الإدارية لأمانة بغداد وتأثيراتها-مجمع الأيدي السكني نموذجاً. *مجلة كلية التربية الأساسية*. 27(111), 104-129.
١٢. خضير، أحمد محمد عبد، ومهدي، شروق محمد. (٢٠٢٤). التحليل المكاني لمؤشرات مظاهر التصحر في قضاء أبي غريب: التحليل المكاني لمؤشرات مظاهر التصحر في قضاء أبي غريب. *مداد الآداب*-1801, 14(37), 1838.
١٣. رزوقي، ضياء شاکر، وحامد، ضياء طالب. (٢٠٠٦). Abu Ghraib Urban Growth An Analytical Study in General Characteristics. *Journal of planner and development*, 11(1), 1-13.
١٤. سحاب، محمد داود عبد الوهاب. (٢٠١٥). مشكلة السكن العشوائي في مدينة بغداد والأساليب المتبعة في حلها للمدة (١٩٣٠-٢٠١٢). *مجلة كلية التربية الاساسية*. 21(91), 249-280.



١٥. شهد سعدي شاکر، رفل إبراهيم طالب. (٢٠٢٣). التوزيع الجغرافي للمجمعات السكنية في قضاء ابي غريب. جامعة بغداد. *Iraqi Journal of Desert Studies*, 11.
١٦. طالب، احمد محمد داود رضا. (٢٠٢٥). التحليل المكاني لاستعمالات الارض للصناعات الصغيرة واثرها في البيئة العمرانية لمدينة بغداد. مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع، ١٧، ١٥١-١٦٩.
١٧. عباس، كريم نعمة. (٢٠٢١). تأثير المتطلبات المائية في زراعة وإنتاج محاصيل الخضر (قضاء ابي غريب انموذجا). *Iraqi Journal of Desert Studies*, ١١(١).
١٨. عبد الراوي، حسن علي. (٢٠٢٣). التوزيع العددي لسكان قضاء ابي غريب للسنوات ١٩٩٧ و٢٠٠٩ و٢٠٢٢. مجلة الدراسات المستدامة. 5,2288-2306.
١٩. مجدي، محمد حسن. (٢٠١٣). دور سياسات التمويل الاسكاني في الحد من ازمة السكن في العراق. (٢٤)٨ *Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)*.
٢٠. محمد، محمد علي. (٢٠١٦). الابعاد التخطيطية لظاهرة السكن العشوائي (دراسة ميدانية لمنطقة حي الميمون في مدينة الكوت). مجلة كلية التربية ٢٢(١)، ٣٩٩-٤٢٨.
٢١. وزير البلديات والاشغال العامة

References

١. Abbas, Y. K., & Motlak, J. B. (2023). *The role of community participation in the spatial development of deteriorated residential areas Al-Imam neighborhood in the city of Nasiriyah: a case study*. Paper presented at the IOP Conference Series: Earth and Environmental Science.
٢. Othman, S. E., & Motlak, J. B. (2023). *Effect of household size on housing type case study: city of Al-Dujail*. Paper presented at the IOP Conference Series: Earth and Environmental Science